



**HAL**  
open science

Bassem Fleifel

► To cite this version:

| Bassem Fleifel. . Arab Humanities Journal, 2024, 5 (2), <10.6084/m9.figshare.25957114.v1>. <hal-04605637>

HAL Id: hal-04605637

<https://hal.science/hal-04605637>

Submitted on 7 Jun 2024

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.



Distributed under a Creative Commons Attribution - NonCommercial 4.0 International License

## دوافع موافقة السلطنة العثمانية على انتقال إمارة جبل لبنان إلى الشهابيين



This work is licensed under a  
Creative Commons Attribution-  
NonCommercial 4.0  
International License.

باسم مروان قليفل

مؤرخ وباحث متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر.

قسم الأرشيف والمجموعات الخاصة في مكتبة يافث التذكارية بالجامعة الأميركية في بيروت.

محرر وإداري في موسوعة ويكيبيديا العربية ومشروع ويكي بيانات التابعين لمؤسسة ويكيميديا؛ عضو مجموعة ويكيميديا بلاد الشام، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٩ مايو ٢٠٢٤م

### الملخص

منطق الأمور كان يستدعي السلطنة العثمانية أن تُعيّن والياً أو أميراً يحكم الجبل ويكون على اتصال مباشر بها، ويجول دون الاضطرابات المحلية والمطامع الأوروبية في هذا القسم من الدولة المأهول لأقليات الطائفية والزعامات المتطلّعة إلى التعاون مع الغرب لأسباب اقتصادية وثقافية ودينية، إلا أنّها وافقت على انتقال الأمر لبني شهاب ورضيت بحكمهم للجبل، يدفعها إلى ذلك أسباب متعلّقة لتطوّرات السياسية في أوروبا، وأخرى محلية حدّت من التأثير الغربي على البلاد.

**الكلمات المفتاحية:** الشهابيون، الإمارة الشهابية، ربح لبنان، سور العثمانية، الشام العثمانية، التدخلات الأجنبية في الدولة العثمانية.

يتناول هذا البحث الدوافع التي جعلت السلطنة العثمانية تُوافق على انتقال إمارة جبل لبنان من بني معن إلى بني شهاب بعد وفاة الأمير أحمد المعني سنة 1108هـ الموافق لسنة 1697م. فإنّ علاقة المعينين لعثمانيين، منذ دخول الدر الشاميّة تحت جناح الدولة العثمانية، لم تكن إلا سلسلة من التمردات في وجه السلطنة، بدأت في أوائل القرن السادس عشر الميلاديّ، وانتهت في أواخر القرن السابع عشر الميلاديّ، فحقّ وصفها بـ«التمرد الدرزي الطويل» على حدّ تعبير الدكتور عبد الرحيم أبو حسين، أستاذ التاريخ العثماني في الجامعة الأميركية في بيروت. ولما مات الأمير أحمد المذكور دون عقب، كان على الإمارة أن تتول إلى أقرب ورثته شرعاً من أمراء بني شهاب، أصهار بني معن. وعلى الرغم من أنّ

limited western influences on this part of the empire.

**Keywords:** Shihabids, Shihab dynasty, History of Lebanon, Ottoman Syria, Ottoman Levant, Foreign interventions in the Ottoman Empire.

أولاً- انتقال إمارة جبل لبنان من بني معن إلى بني شهاب  
والجانب الشرعي فيها

تُوفي الأمير أحمد بن ملحَم بن يُونس المعني سنة 1108هـ الموافق لسنة 1697م دون أن يعقب، فانقطعت السلالة المعنّية به. ويقول الأمير حيدر بن أحمد الشهابي في ريجيه «العُر الحسان في أخبار أبناء الزمان» أنّ الحوالي فضلي آغا كان وقتئذٍ في دير القمر لإيراد الأموال الميريّة للمُرتبة على الأمير أحمد المذكور، بتكليفٍ من والي صيدا مُصطفى شا، فوضع يده على مُخلفات الأمير الراحل وجعلها تحت الحفظ، وأرسل يُخبر الوالي بذلك، فأرسل الوالي بدوره مُفتي صيدا الشيخ قاسم بن زين الدين بن مُحمّد الحواوي، ومعه قاضي المدينة ونقيب أشرفها لإجل تحرير متروكات الأمير أحمد المعني، فقدّروا قيمة ما تركه الأمير من متاعٍ بخمسة وخمسين ألف غرش.

يلاحظ أنّ الأمير حيدر الشهابي يذكر أنّ مُصطفى شا كان والي صيدا عند وفاة الأمير أحمد المعني، ونقل عنه للمُؤرخون اللبنانيون اللاحقون هذه المعلومة، لكن من خلال بحثي لم أعثر على ما يُؤكّد أنّ أحد ولاة صيدا الأوائل سُمي مُصطفى شا، بحسب المصادر التُركيّة، بل إنّ الوالي العثماني الوحيد للمُسمّى مُصطفى شا المذكور في ريج الإمارات وللمقاطعات اللبنانيّة آنذاك كان والي طرابلس الشّام، وسيرته

## Abstract

This study discusses the reasons that led the Ottoman Sultanate to accept transmitting the rule of Mount Lebanon from the Ma'nid dynasty to the Shihabid, after the death of Emir Ahmed Ma'an in 1108 H. / 1697 CE. Ever since Syria became part of the Ottoman Empire, the Ma'nids launched a series of revolts against the Sultanate, starting in the early 16<sup>th</sup> century up till the late 17<sup>th</sup> century, which prompted Dr. Abdul Rahim Abu-Husayn, Ottoman history teacher at the American University of Beirut, to call it "the long Druze rebellion". After the death of the childless Emir Ahmed, his emirate was to devolve to his closest legal heirs, the Shihabids, the Ma'nids closest of kin. Although logically the sultanate should have appointed a Wali or an Emir with direct connections to it, to rule over Mount Lebanon, prevent local disturbances, and halt European ambitions in this part of the empire populated by sectarian minorities and local leaders aspiring to cooperate with the west for economic, religious and cultural reasons; yet the sultanate agreed to this shift in authority, accepting the Shihabid rule, prompted by the political developments in Europe, and other local reasons that

تتفق مع ما ذكره الأمير الشهابي من أنه استدعي إلى إستانبول في تلك السنة قبل تولّي الأمير بشير الرّاشاني (بشير الأوّل) إمارة الجبل، بل إنّ الأمير حيدر يُسمّى مُصطفى شا «الوزير» صراحةً، ويذكر أنّ من تولّى صيدا بعده كان أرسلان شا المطرجي. وأرسلان شا المذكور كان واليًا على صيدا لِفعل، لكن من سبقه في منصبه كان أخوه قبلان شا المطرجي وليس مُصطفى شا، على أنّ أرسلان شا المذكور تولّى إمارة طرابلس الشّام في الفترة المُمتدّة بين سنتيّ 1694 و1700م، لكن من سبق كان علي شا السورملي، الذي خلف مُصطفى شا ما بين سنتيّ 1702 و1703م، وإنّ أوّل والٍ على صيدا دُعي مُصطفى شا كان مُصطفى شا القوّاص (حكم 1750 - 1752م)، وهو جدُّ آل القوّاص في صيدا، وقد حكم الإمارة بعد حوالي نصف قرن من وفاة الأمير أحمد المعني. لذا يظهر أنّ الأمير حيدر وقع في خطأ هنا، ولمّا كان يُؤخذ على الأمير عدم عنايته بضبط أخبار ربحه وتمحيص حقائقه، وكثرة السهو فيه، كما يُفيد الدكتوران أسد رستم وفؤاد إفرام البستاني، فإنّ خلطه الأسماء لا يعدّ مستبعدًا، والأصحّ القول أنّ قبلان شا المطرجي، هو من أرسل مُفتي صيدا وقاضيا ونقيب أشرفها لإحصاء تركة الأمير المعني، فلماذا يتولّى والي طرابلس هذه المُهمّة وقد خرجت بلاد الشوف من ولايته ودخلت في نطاق إمارة صيدا الجديدة التي أنشئت خصيصًا لمراقبة هذه الناحية من الجبل وأمرائها والحيلولة دون اتصافهم بعداء الدولة العثمانيّة؟ ولمّا كان قبلان شا قد تولّى صيدا سنة 1108هـ المُوافقة لسنة 1697م، وهي سنة وفاة الأمير المعني، وبقي واليًا عليها حتّى سنة 1703م، فإنّه يكون للمرشّح الأقوى الذي تولّى هذه المُهمّة.

وبجميع الأحوال، فإنّ أعيان جبل لبنان اجتمعوا بعد وفاة الأمير أحمد للمشورة ليختاروا أميرًا عليهم يتولّى حكم ما كان في يد بني معن من البلاد. فاتفقوا على تنصيب أمير راشيًا بشير بن حسين الشهابي كونه ابن شقيقة الأمير أحمد المعني، ولأنّه أظهر إخلاصًا للحزب القيسي في حياة خاله الأمير أحمد، وذلك عندما قدم إلى الشوف سنة 1106هـ المُوافقة لسنة 1694م ووقف في صف خاله وقتال الأمير موسى بن علم الدين اليميني واستردّ الإمارة للمعنيين. ولمّا توافق الجميع على هذا المُقترح، ساروا إلى راشيًا ودعوا الأمير الشهابي إلى جبل لبنان ليتسلّم مقاليد الإمارة. ولمّا دخل الأخير دير القمر أرسل له أهالي الجبل من أعيانٍ ومُقدّمين ومشايخ وخاصةً وعمامة يُهنّونه ويُعلنون له الطاعة. وأرسل الأمير الجديد إلى والي صيدا يُخبره بما جرى، ودفع له المبالغ المُستحقّة على الأمير أحمد المعني، كما أرسل إليه كتابًا يطلب منه أن يعرض إلى أعتاب السلطنة أن تقبل به أميرًا على ما كان في يد آل معن من المُقاطعات، فقبل الوالي قبولًا مبدئيًا وأطلق يد الأمير الشهابي في بلاد المعنيين وفوّض له إدارة جميع ما تركوه من العقارات والمنقولات. وُرفِع الأمر إلى السلطان العثماني مُصطفى الثاني (حكم 1106 - 1115هـ = 1695 - 1703م)، وأُعلم المُستجدات في جبل لبنان ونقطع ذرّيّة آل معن وانتخاب الأعيان للأمير بشير بن حسين الشهابي، فأرسل كتابًا إلى والي صيدا الجديد أرسلان شا جاء فيه أنّ الأمير حيدر بن موسى الشهابي يجب أن يكون هو الأمير على المُقاطعات التي كانت في يد آل معن، نظرًا لأنّه الأحقّ لوراثته لكونه ابن ابنة الأمير أحمد المعني، وأنّ الأمير بشير الذي اختاره أهل البلاد يكون حاكمًا لوكالة عن

الأمير حيدر كونه ما زال صغيراً إلى أن يبلغ سن الرشد،  
وحينها يتسلم إدارتلقاطعات والبلاد في جبل لبنان.

لا يفهم من ذلك - برأيي - أن السلطنة العثمانية  
استندت إلى الشريعة الإسلامية لتقول إن الأمير حيدر أحق  
لإمارة من الأمير بشير بن حسين، فليس هناك ما يُجيز  
توريث الحكم في الإسلام، وليس هناك ما يمنع ذلك، فإذا  
سلم الحاكم منصبه لمن يصلح للحكم شرعاً وتوافر فيه  
الشروط الشرعية في الحاكم، فهذا جائز، وإن أعطاه لمن لا  
يصلح للحكم شرعاً فهذا غير جائز، وذلك أن المقصد  
الأساس من الحكم في الإسلام هو سياسة الدنيا لدين  
ورعاية مصالح للمسلمين الدينية والدنيوية. جاء في الموسوعة  
الفقهية في بيان المقصد الأساس للدولة:

«هو رعاية مصالح المسلمين الدينية والدنيوية،  
يقول الماوردي: "الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة  
الدين وسياسة الدنيا. والإمام هو من تصدر عنه جميع  
الولايات في الدولة"، ويقول ابن تيمية: "المقصود الواجب  
بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا  
خسراناً مبيناً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما  
لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم"، ويقول ابن الأزرق:  
"إن حقيقة هذا الوجوب الشرعي - يعني وجوب نصب  
الإمام - راجعة إلى النيابة عن الشارع في حفظ الدين  
وسياسة الدنيا به، وسمي باعتبار هذه النيابة خلافة وإمامة  
وذلك لأن الدين هو المقصود في إيجاد الخلق لا الدنيا  
فقط»

وبناءً على هذا لا يبدو أن السلطنة العثمانية كانت  
تقصد أن الأمير حيدر أحق شرعاً من الأمير بشير في تويي

إمارة جبل لبنان، بل يبدو أنها نظرت للأمر من جهة الوراثة  
الشرعية، فأمر الجبل هو إقطاعي يُدير الكثير من الأراضي  
ذات المردودات الكبيرة، وتلك الأراضي والإقطاعات كانت  
ملك الأمير المعني الراحل يتولها ويدفع عنها ضرائب سنوية  
للخزينة المركزية في إستانبول، وعندما توفي هذا الأمير وجب  
انتقال أراضيه إلى من هو أحق بها وفق نظام الميراث في  
الشريعة الإسلامية، وهو الأمير حيدر في هذه الحالة، على  
اعتبار أن ابن البنت أقرب من ابن الأخت.

أمّا تفصيل ذلك وفق الشريعة الإسلامية، فهو أن  
ابن البنت وابن الأخت من ذوي الأرحام (وهم من لا فرض  
لهم في القرآن الكريم، ولا هم عصبية)، فلا يرثون اتفاق  
العلماء في حال وجود وارث من أصحاب الفروض أو  
العصبات. وأمّا في حال لم يكن للميت وارث من أصحاب  
الفروض أو العصبات، فقد اختلف العلماء في توريث ذوي  
الأرحام، وفي طريقة توريثهم، فذهب الإمامان مالك  
والشافعي، وأكثر فقهاء الأمصار، وزيد بن بت من الصحابة  
إلى أنه لا ميراث لهم. وذهب سائر الصحابة، وفقهاء العراق  
والكوفة والبصرة وجماعة العلماء من سائر الآفاق إلى توريثهم.  
والذين قالوا بتوريثهم اختلفوا في صفة توريثهم، فذهب الإمام  
أبو حنيفة وأصحابه إلى توريثهم على ترتيب العصبات، وذهب  
سائر من ورثهم إلى التنزيل، وهو أن ينزل كل من أدلى منهم  
بذئ سهم أو عصبية بمنزلة السبب الذي أدلى به، فيكون ابن  
الابنة بمنزلة الابن بحال كانت الابنة متوفاة، وهكذا. وقال  
الإمام مالك ومن آيدته أن الفرائض لما كانت لا مجال للقياس  
فيها، كان الأصل أن لا يُثبت فيها شيء إلا بكتاب أو سنة  
بينة أو إجماع، وجميع ذلك معدوم في هذه المسألة. وأمّا الفرقة  
الأخرى، فزعموا أن دليلهم على ذلك من الكتاب والسنة

والقياس. أمّا الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال، 75] و﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا مَلَكَتْ أَيْدِي الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا مَلَكَتْ أَيْدِي الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء، 7]، واسم القرابة ينطلق على ذوي الأرحام، ويرى للمُخالف أنّ هذه مخصوصة بالمرثية والموارث. وأمّا السُنّة: فاحتجوا بما خرّجه الترمذي عن عُمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّه كتب إلى أبي عبيدة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له». وأمّا من طريق المعنى: فإنّ القُدماء من أصحاب أبي حنيفة قالوا: إنّ ذوي الأرحام أولى من المسلمين؛ لأنهم قد اجتمع لهم سببان: القرابة والإسلام، فأشبهوا تقديم الشقيق على الأخ للأب.

وعلى هذا؛ فلو هلك هالكٌ عن ابن بنت، وابن أخت شقيقة: فلا ابن البنت النصف - لأنّه يُدلي بالبنت، وهي لها النصف -، ولا ابن الأخت الشقيقة النصف - لأنّه يُدلي بالأخت الشقيقة، وهي تعصب البنت، فتأخذ الباقي وهو النصف. وأمّا على طريقة القرابة: فإنّ الميراث كلّهُ لابن البنت؛ لأنّه في جهة اللبنة، وهي أقرب إلى الميت من جهة الأُخوة، التي فيها ابن الأخت الشقيقة. ولمّا كانت الدولة العُثمانيّة تتخذ المذهب الحنفي مذهباً رسمياً لها، فإنّ علمائها قد افتوا دون شك بصحّة انتقال ميراث الأمير أحمد المعني إلى ابن أخته وابن ابنته، وأنّ الأمير حيدر أحقّ بنقل ملك جدّه لإيمه إليه عن طريق القرابة كونه أقرب إليه، فهو ينزل منزلة اللبنة لنسبة له، وهي منزلة أقرب إلى الميت من جهة الأُخوة، كما أسلف.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ الأمير حيدر الشهابي للمؤرّخ سالف الذكر، يقول إنّ صُدور فرمان تولية بنو شهاب والأمير حيدر بن موسى كان بواسطة الأمير حسين بن فخر الدين المعني، وهو أصغر أبناء الأمير فخر الدين المعني الثاني والوحيد الذي بقي على قيد الحياة من بين إخوته، الذين أُعدّموا مع أبيهم في إستانبول بُعيد القبض عليهم ونقلهم من جبل لبنان إلى العاصمة العُثمانيّة، على أنّه وفقاً للمؤرّخ والأديب اللبناني عيسى إسكندر المعلوف فإنّ الأمير حسين بن فخر الدين وُلد سنة 1607م، ولتالي فإنّه لو عمّر حتّى سنة 1697م لكان عُمره تسعين عاماً. وهُنّا تُطرح عدّة تساؤلات: لو كان الأمير حسين بن فخر الدين قد وُلد سنة 1607م لفاعل فإنّ احتمال بقائه على قيد الحياة حتّى التسعين من عُمره هو احتمالٌ ضعيف، خصوصاً في ذلك الزمن عندما كان مُعدّل الأعمار يصل إلى قرابة الأربعين سنة، وكان قلائل هم الذين يبلغون السبعين أو الثمانين من العُمر، فكيف الحال لمن يُمكن أن يبلغوا التسعين من عُمرهم؟ ثمّ لو عمّر الأمير حسين حتّى بلغ التسعين لفاعل، فهل كان يكامل قواه البدنيّة والعقليّة حتّى يتدخّل بقضيّة حسّاسة مثل تفضيل أمير على أمير؟ وبحال كان حيّاً حتّى ذلك التاريخ، لم لم يرد أي ذكرٍ عن تواصله مع أمراء الجبل قبل ذلك؟ ولمّا كان للمؤرّخ حيدر الشهابي هو حفيد الأمير حيدر بن موسى، ويميل علناً إلى هذا الفرع من آل شهاب، فإنّه لا بُدّ وأنّه كان يسعى لتثبيت أحقيّة جدّه لإمارة على حساب الأمير بشير الأوّل الشهابي، لذا يبدو أنّه ركّب رنجياً بناءً على أحداثٍ غير مُتماسكة بغية إعطاء مشروعيةٍ لحكم فرع الأمير حيدر بن موسى، وتوالي المؤرّخين اللبنانيين لاقْتباس عنه دون تمحيصٍ

أو تدقيق، فشاعت المعلومات التي نشرها الأمير للمؤرخ عبر السنوات المتتالية.

## ثانياً- الدافع السياسي لموافقة السلطنة العثمانية على انتقال الأمر إلى الشهابيين

من الواضح أنّ الدافع الحقيقي الذي جعل السلطنة العثمانية تُوافق على انتقال الأمر إلى بني شهاب في جبل لبنان، رُغم أنّها كانت - منطقيًا - تُفضّل انتقال الأمر إلى أسرة لا ترتبط مع المعنيين برابطة للمصاهرة أو القرابة، خوفًا من تكرار تجربة الأميرين فخر الدين الثاني ومن قبله والده قرُقُماز، أو تُفضّل تولية والٍ عثمانيّ يرتبط بها بصورة مباشرة دون وساطة والٍ آخر، كان الأوضاع السياسية للمتأزّمة في أوروبا آنذاك، وليس توصية الأمير حسين بن فخر الدين، أو وساطة أحد الولاة.

والحقيقة أنّهُ في أواخر القرن السابع عشر الميلاديّ، تفاقم الصراع على البحر بين العثمانيين والنمساويين، وأضيف إليه في هذه الفترة، صراعٌ آخر من الروس، الذين دخلوا مسرح السياسة الدوليّة بقوّة، ورغب إمبراطورهم بُطرس للملقّب الأكبر في الحُصُول على منفذٍ بحريّ لدولته يوصلها إلى الشرق. وقد اتّبع بُطرس الأكبر سياسةً خارجيّةً مبنية على أساس إضعاف الأقوّة من مجاوريه، بدءًا بمملكيّة السويد وبولونيا وانتهاءً لدولة العثمانية، والمعروف أنّ العثمانيين بعد فشلهم في الحصار الثاني لبينينا وهزيمتهم سنة 1095هـ للموافقة لسنة 1683م اتخذت أوروبا ضدّهم سياسة هُجوميّة، واجهها العثمانيون بتقهقر تحلّلت هزائم، وفي أثناء ذلك انتزع بُطرس الأكبر ميناء آزاق (آزوف) في شمال شرق البحر الأسود، وكان ذلك فاتحة جُهورٍ روسيّة حوّلت البحر الأسود إلى بحيرة روسيّة خلال قرنٍ من الزمان، وهو ما شكّل

تهديدًا للدولة العثمانية. كما خاضت الدولة حرّاً ضدّ بولونيا، وتوغّلت الجيوش العثمانية في أراضيها خلال عهد السلطان مُصطفى الثاني حتّى بلغت مدينة لمبرج، التي شكّلت استحكاماتها المنيعّة أكبر العوائق لإستمرار الفُتوحات في تلك البلاد.

وخاض العثمانيون أيضًا سلسلة من المعارك في المجر والبُشناق كانت مُعظمها في غير صالحهم، ولم تنتهِ سلسلة الحُرُوب هذه إلّا بتوقيع مُعاهدة كارلوفجة في شهر رجب 1110هـ للموافق فيه شهر كانون الثاني (يناير) 1699م، بعد توسُّط إنكلترة وهولندة بين الدولة العثمانية من جانب، وكُلٍّ من مملكة هابسبورغ النمساوية والإمبراطورية الروسية ومُجمهورية البندقيّة ومملكة بولونيا من جانبٍ آخر، وقد تنازل العثمانيون بمقتضى هذه للمُعاهدة لمملكة هابسبورغ عن كامل بلاد المجر والأردل (ترانسلفانيا)، وليولونيا عن كامل إقليميّ بودوليا وأوكرانيا، وأهم ما جاء فيها:

- تتخلّى الدولة العثمانية عن كامل بلاد المجر وإقليم الأردنل (ترانسلفانيا) لمملكة هابسبورغ.

- تنازل الدولة العثمانية عن مدينة آزاق (آزوف) للإمبراطورية الروسية.

- تنازل الدولة العثمانية عن شبه جزيرة المورة جنوب اليون وإقليم دلماسية على البحر الأدرياتيكي، للبندقيّة.

- تُعيد الدولة العثمانية مدينة كامينج وإقليميّ بودوليا وأوكرانيا إلى مملكة بولونيا.

- تتوقف الدول الأوروبية عن دفع أي مبلغ إلى الدولة العثمانية على سبيل الجزية أو لمُجرّد الهدية حتّى.

تستمر الهدنة مُدّة عشرين عامًا.

### ثالثاً- تراجع التطّوع الجبلي نحو أوروبا والعكس

يُلاحظ أنّ العُقود السّنة الأولى من الحُكم الشهابي لجبل لبنان (1109 - 172 هـ / 1697 - 1708م) لم تشهد تطّوعاً واضحاً لأمرء الجبل نحو الغرب الأوروبي كما كان الحال أمّ المعنيين، ولأخصّ زمن الأميران فخر الدين المعني الثاني ووالده فُرُقماز، فلا يبدو أنّ أحداً من هؤلاء الأُمراء المُتعاقبين (بشير بن حُسين وحيدر بن موسى وملحم بن حيدر) سعى إلى الاتصال بِدولة أوروبية ليستعين بها على السلطنة العُثمانيّة ويُحاول الاستقلال بما تحت يديه من بلاد. كما لا يبدو أنّ الغرب سعى خلال هذه الفترة إلى الاتصال بِلقوى المحليّة في البلاد المُتنوعة طائفيّاً وعرقيّاً لِلدولة العُثمانيّة لِيجتهد في استغلالها ضدّها، مما يُثير التساؤل عن سبب هذا، ويظهر أنّ الأسباب يُمكن حصرها في مجموعتين: خارجيّة وداخليّة، فمن حيث الأسباب الخارجيّة:

#### \* تردّي العلاقات بين البابويّة وجراندوقيّة توسكانة

كانت جراندوقيّة توسكانة حتّى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر الميلاديّن قُوّة عالميّة كاثوليكيّة ورأس الحربة التي استندت إليها البابويّة لِتنفيذ خططها القاضية بِمُسلّطها في بلاد جنوب البحر المُتوسّط واستعادة سيطرتها على الد ر المُقدّسة بِفلسطين. لكن العلاقة بين البابا وتوسكانة أخذت لِتردّي بدايةً من أواسط القرن السابع عشر الميلاديّ نتيجة تقلّب السياسة البابويّة وكثرة تبديل الكرسي الرسولي لِمُحالفاته مع القوى الكاثوليكيّة في أوروبا الغربيّة. ففي سنة 1639م، اندلع خلافٌ بين البابا أورن الثامن وإدواردو فارنسيه دوق رما (Odoardo Farnese)، عندما كان الأخير في زرع إلى روما حيث قُتل من احترام الكرديناين أنطونيو وفرانشيسكو بيرييني، إبن أخ

الواضح أنّ الدولة العُثمانيّة فقدت، بِموجب هذه للمُعاهدة، قسمًا واسعًا جدًّا من الأراضي، وازدادت أطماع الدُول الأوروبيّة فيها بعد أن لمست ضعف العُثمانيين، وحقّقت روسيا هدفها بِتأمين مرفأ لها على البحر الأسود كمنفذٍ لِلتدخّل في المُستقبل في أمور المشرق الإسلامي. والحقيقة أنّ هذه المُعاهدة شكّلت أوّل طعنة في جسم الدولة العُثمانيّة، وأوّل عامل لِتقطيع أوصالها، لأنّ هذا العمل الذي بدأ في كارلوفجة قد عملت مُعظم الدُول الأوروبيّة على استكمال فُصوله في غايّة للمُعاهدات التي فرضتها على الدولة العُثمانيّة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وكان اعتراف العُثمانيين لِتنازل عن أراضٍ تُشكّل جزءًا لا يتجزأ من ممالك السلطنة، بداية الانسحاب العُثماني من أوروبا وأوّل تفكيك لِأوصال الدولة العُثمانيّة؛ لِأنّهُ سجّل اعترافًا قانونيًّا لِتنازل عن بعض أملاكها في أوروبا، فهو يُسجّل الانتقال إلى عصر الفتك والاضمحلال السريع. لهذا، لا يُستغرب أن ترضى السلطنة بِتوليّ أي شخص إمارة جبل لبنان في مثل تلك الفترة الحرجة، طالما أنّ جميع الأطراف والأعيان راضين عنه، وهو ما حصل في حالة الأمير بشير بن حُسين الشهابي، ولا بُدّ أنّ السلطنة رأت في تولّي أميرٍ يقرب المعنيين ضماناً لِاستقرار أمور الجبل، وتكون أبنائه المسيحيين والدُرُوز إلى الهدوء، التي هي مس الحاجة إليه لِتفرّغ إلى قتال أعدائها في أوروبا، دون أن نخشى قيام ثوراتٍ واضطراباتٍ داخليّة في منطقة أثبت حُكّامها المحليين استعدادهم لِلتواصل مع أعداء الدولة والاستعانة بهم في سبيل تحقيق مصالحهم الشخصيّة، كما رأى فيها الغرب موقعًا مُتقدمًا لِضرب الدولة العُثمانيّة وتقويض دعائمها.



البابا أوربان سالف الذكر، بعد أن أصبر على أن يُعامل مُعاملة  
غراندوق توسكانة عندما يزور المدينة، وذلك ن يُرافقه أحد  
الكرادلة من أقارب البابا في جولة استطلاعية، كونه صهر  
غراندوق توسكانة فرديناند الثاني، ويستحق أن يُعامل مثله،  
فرفض الكردينال طلبه، فما كان منه إلا أن استخفَّ بما  
وسرهما، ممَّا أثار استياء البابا. ولم يلبث إدواردو فارنسيه أن  
انتزع مدينة كاسترو، الواقعة شمال روما ضمن أراضي الدولة  
البابوية، وما حولها من أراضٍ زراعية وافرة الخيرات، وجعلها  
إقطاعية لنفسه وذريته من بعده، فاعتبر البابا أوربان هذا الفعل  
تحدياً له، فحرم إدواردو فارنسيه حرماً كنسياً سنة 1641م،  
لكن هذا أدى إلى تفاقم النزاع بين الرجلين. ومنع البابا توزيع  
أكياس الحنطة والشعير والغلل الآتية من كاسترو في روما  
وأعمالها، حارماً الدوق إدواردو من مصدر دخلٍ مهم، ولمَّا  
كان الأخير يعتمد على هذا المصدر لذات لِسداد دُيونه  
للمصارف الرومانية، الناجمة عن اقتراضه مبالغ هائلة لتمويل  
حملاته ومغامراته العسكرية ضدَّ الإمبراطورية الإسبانية ودوقية  
ميلانو، وبسبب بذخه وأسلوب عيشه الرغيد، فقد عجز عن  
سداد تلك الدُيون للمصارف المذكورة، فلجأ للمقرضون إلى  
البابا ليُحصِّل لهم حُقوقهم بِطريقة، فكانت تلك الفُرصة  
التي انتظرها البابوية لإعلان الحرب على دوقية روما.

اشتعلت شرارة الحرب بين البابوية ودوقية روما يوم  
12 تشرين الأول (أكتوبر) 1641م، ووقف في صف  
الدوقية الأخيرة كُلاً من: دوقية مودينا، ومُهمورية البندقية،  
وغراندوقية توسكانة. وعلى الرُغم من أنَّ هؤلاء أعلنوا أنَّهم لا  
يُقاتلون البابوية، بل آل بربريني (الأسرة التي ينتمي إليها البابا  
أوربان الثامن)، فإنَّ هذا لم يجل دون غضب البابوية عليهم،  
فكانت من نتيجة هذا أن تردَّت العلاقة ترداً واضحاً بين

البابا وتوسكانة، وفقد الأوَّل ثقته بِخلفاء الأمس، فكان لهذا  
الخلاف أثرٌ على النشاط المسيحي الغربي العسكري  
والجاسوسي في الأراضي العثمانية عموماً وفي المشرق العربي  
خُصوصاً، فتراجع حتَّى انتهاء الحرب سنة 1649م.

### \* تردّي الأوضاع عموماً في توسكانة

سنة 1670م، تولَّى فرما الثالث الحُكم في  
غراندوقية توسكانة، وقد شهد عهده انحدار توسكانة انحداراً  
سريعاً على كافَّة الأصعدة: اقتصاداً وعلمياً وعسكرياً  
وسُكَّانياً. وتميَّز فرما الثالث بِكونه حاكماً صارماً قاسياً،  
ففرض ضرائب هظة على شعبه تسببت بِفقار الكثيرين،  
وكان الشعب والدولة يُعانيان الفقر أساساً منذُ نهاية حرب  
كاسترو مع البابوية، بسبب التكاليف الباهظة التي وقعت  
على عاتق الخزينة العامة نتيجة مصاريف الجيوش والمبالغ  
الطائلة التي صرفتها الحكومة على استجار للمرتزقة الأجانب،  
ولم يستغل فرما الثالث الضرائب الجديدة لإصلاح أحوال  
دولته، بل دفع مُعظمها جزاءً مفروضاً عليه ومعوَّت إلى  
إمبراطور الرومانية المُقدَّسة، الذي كان يدفع الحصار العثماني  
الأخير عن مدينة فيينا النمساوية، سنة 1683م. وبِحُلُول سنة  
1705م، كانت أعداد سُكَّان مدينة فلورنسة، العاصمة  
التوسكانية، قد تراجعت بِحوالي 50٪، فيما انخفضت نسبة  
سُكَّان الغراندوقية كُكل بِحوالي 40٪، كما أصبحت خزينة  
الدولة على شفير الإفلاس، وأصبحت البحرية التوسكانية  
بحالة يُرى لها نتيجة أزمة الدولة الاقتصادية والبشرية، فاقصر  
أسطولها على بضع سُفنٍ حربيةٍ غير صالحة للمعارك العنيفة،  
وممَّا زاد الأحوال سوءاً أنَّ فرما الثالث فرض قُيوداً شتى على  
التعليم، وحظر جوانب كثيرة منه، فتفتشت الأمية والجهل وقلَّ  
عدد المُتعلِّمين القادرين على المُنهوض مُور الدولة.

وساءت أحوال الجيش بشكل كبير، إذ أظهر تقرير عسكري من سنة 1718م أن أقل من ثلاثة آلاف جندي يُشكلون عماد الجيش التوسكاني، وأن أغلب هؤلاء كبار في السن لا طاقة لهم في الحرب، ومن هو في سن الشباب منهم غير مؤهل لحمل السلاح والقتال على الجبهات. وبحلول السنة المذكورة فاضت شوارع فلورنسة للمتسولين، بعد بلوغ الضائقة المادية والاقتصادية أقصاها، ويبدو أن للملوك للمجاورين للغراندوقية طمعوا فيها بعدما رأوا ما آلت إليه أحوالها، فسعى إمبراطور الرومانية المقدسة جوزيف الأول إلى ضمها إلى مملكته على اعتبار أن له جُذور من آل دي ميديشي، لكنه توفي قبل أن يتم خطته. ولما توفي فرما الثالث سنة 1723م، خلفه ابنه يُوحنا غاستوني ( Gian Medici 'Gastone de) الذي لم يتصف بشيء يُؤهله لتولي الحكم، فقد أمضى حياته مُعتزلاً بالناس في مخدعه، وقلماً ظهر أمام حاشيته، حتى شاع في بعض الأحيان أنه ميت، وأن من يحكم الدولة هم بعض الأمراء النافذين في بلاط الغراندوق المزعوم. ولما تبين للقوى العظمى الأوروبية مدى ضعف الحاكم الجديد ومقدار لأمسؤوليته، اجتمع ممثلوا دوقية سافوي ومملكة هابسبورغ النمساوية ومملكة بريطانيا العظمى سنة 1731م في مدينة فيينا، وقرروا التدخل في شؤون الغراندوقية ومنح عرشها لدوق رما كارلوس بن فيليب (الذي أصبح ملكاً على إسبانيا لاحقاً سم كارلوس الثالث)، بعد وفاة يُوحنا غاستوني، الذي لا يبدو أنه حاول التصدي لمطامع جيرانه ببلاده، على أنه تحداهم نعامه على دوق اللورين فرنسيس أسطفان بعرض الغراندوقية. ولما توفي يُوحنا غاستوني يوم 9 تموز (يوليو) 1737م، انقضت يوفاته سلالة آل دي ميديشي الحاكمة ذات الصلات الوثيقة مارة جبل لبنان،

وتولى الغراندوقية فرنسيس أسطفان، الذي جمع بين منصبه الجديد ومنصب إمبراطور الرومانية المقدسة، وفي عهده الذي دام حتى سنة 1765م، لم تشهد توسكنا تحسناً في أوضاعها العامة.

### \* حرب الخلافة النمساوية

اندلعت هذه الحرب في أوروبا سنة 1740م وشاركت فيها معظم الدول الغربية، بما فيها: ممالك فرنسا وبروسيا وإسبانيا وسردانية (سردينيا) و بولي والسويد إلى جانب إمارتي فارس وساكسونيا وجمهورية جنوة، وواجهتها مملكتا هابسبورغ النمساوية وبريطانيا العظمى، إضافة إلى إمارة هانوفر الألمانية والجمهورية الهولندية والإمبراطورية الروسية. دامت تلك الحرب حتى سنة 1748م، وكان سببها مطالبة عدة ملوك وأمراء بعرض مملكة هابسبورغ بعد وفاة الإمبراطور كارل السادس، ورفضهم أن ترث ابنته ماريّة تريزة الحكم بحجة أن القانون السالي (القانون الإفرنجي القديم الذي نظم الحكم في بلاد الفرنجة منذ العصور الوسطى للمبكرة ووصولاً إلى القرن الثامن عشر الميلادي) يمنع النساء من وراثة الحكم، وكانت هذه هي الحجة التي لجأت إليها فرنسا وبروسيا و فارس لمهاجمة النمسا وإعلان الحرب ضدها، في حين دعمت بريطانيا وهولندا حق ماريّة تريزة في الوصول إلى الحكم.

وتعقدت الأمور أكثر لمتد الصراع إلى خارج أوروبا، فبلغ أمريكا الشمالية حيث تحاربت فرنسا وبريطانيا في مستعمراتها الأمريكية في ما عُرف سم «حرب الملك جورج» (s War'King George) تيمناً بجورج الثالث ملك بريطانيا، وبلغت الهند حيث عُرفت سم «حرب الكارتيك»، كما أرت فرنسا اليعاقبة في اسكتلندا

دون أن يترك وريثاً يخلفه، ومن المعروف أن إسبانيا كانت القوة العظمى الرئيسية التي يُعَوَّل عليها الباء في حرب المسلمين بحوض البحر للمتوسط، بعد أن كانت فرنسا تحالف العثمانيين وتؤيدهم وتقف بصقيهم لتصفية حسابها مع النمسا، خصمها اللدود، لكنَّ الفترة الواصلة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين شهدت تراجع قوة ونفوذ إسبانيا ووقوعها في ضائقة مالية كبيرة لكثرة ما صرفته الخزينة الإسبانية على حروبها في أوروبا الغربية ضدَّ فرنسا وهولندا، وأبرزها حرب الثمانين عامًا (1568 - 1648م) مع هولندا، التي خرجت منها إسبانيا بعد أن اضطرت إلى الاعتراف باستقلال الأراضي المنخفضة التي كانت تخضع حتى ذلك الحين لنتاج هابسبورغ، وقيام دولة جديدة عليها هي جمهورية هولندا، والحرب مع فرنسا (1635 - 1659م) التي دخلتها إسبانيا زاعمة الدفاع عن الكاثوليكية ضدَّ البروتستانتية، بعد أن تحالفت فرنسا مع القوى الألمانية والسويدية البروتستانتية اللوثرية ضدَّ الإمبراطورية الرومانية المقدسة الكاثوليكية الخاضعة لآل هابسبورغ، الأمر الذي اعتبرته إسبانيا خيانة عظيمة للمذهب الكاثوليكي كون فرنسا تتبعه، وقد انتهت هذه الحرب بانتصار جزري لفرنسا وتوقيع صلح قضى بسلخ بعض البلاد الحدودية الإسبانية وضيقها إلى فرنسا. فلما تولى آل بوربون الحكم انصرفوا إلى انتشال الدولة مما تتخبط فيه من المشكلات الاقتصادية والأزمات السياسية الدبلوماسية، وركزوا على إصلاح الأحوال الداخلية وللنحوض لبلاد على كافة المستويات خصوصًا العلمية والاقتصادية، مستفيدين من الموارد الطبيعية التي درتها عليهم المستعمرات في الأمريكتين، فكانت سمة هذا العهد لنسبة إسبانيا سمة إصلاحية داخلية جعلتها تصرف النظر عن التطلع إلى المشرق

وحرضتهم على الحكم المركزي في لندن، فانتفضوا وأعلنوا العصيان للمسلح. انتهت الحرب برام صلح «أكس لا شاييل» (Traité d'Aix-la-Chapelle) أو «صلح آخن» تيمناً بمدينة آخن الألمانية حيث أبرمت للمعاهدة، يوم 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1748م، وأعيد الحال إلى ما كان عليه قبل اندلاع القتال، فلم تجر أية تغييرات حدودية، وخرجت بعض الدول كفرنسا دون أن تظفر بشيء، فكان هذا سبباً لاستمرار الأحقاد والخصومات بين الدول الغربية، وكان لتالي سبباً يحول دون اتحادهما في مواجهة الدولة العثمانية أو محاولة التواصل مع مناوئها وخصومها من الحكام المحليين لداخل، فبقيت الحرب بين الدول الأوروبية تلوح في الآفاق سنواتٍ طويلة.

وهكذا، يلاحظ أن الحروب الداخلية في أوروبا، وما تفرغ عنها من حروب في المستعمرات الأمريكية والشرق آسيوية والهندية، شغل القوى العظمى الغربية وحال دون تدخلها في شؤون الدولة العثمانية الداخلية خلال العقود الستة الأولى من الحكم الشهابي لجبل لبنان. ولما كانت غراندوقية توسكانة تُشكلُ آنذاك رأس الحربة التي وجهتها البابوية نحو الشام والأراضي المقدسة في محاولة لخرقها من خلال التحالف مع الحكام العصاة على الدولة ومع الأقليات المسيحية الكاثوليكية، فإنَّ ضعف الغراندوقية سألفة الذكر وهماكها بمشكلاتها وأزماتها الداخلية، وتقاتل جيرانها للسيطرة عليها، قطع الصلة بين أي حاكم يميل إلى الاستقلال وبين أوروبا الساعية إلى إرابة البلبله في البلاد الإسلامية.

ويلاحظ أيضاً أن تلك الفترة شهدت انتقال إسبانيا من ملك آل هابسبورغ النمساويين إلى ملك آل بوربون الفرنسيين، بعد وفاة آخر ملوك آل هابسبورغ كارلوس الثاني

العربي والدُخُول في مُغامراتٍ عسكريَّةٍ لحساب البابويَّة لا تُدرّ على البلاد سوى خرابٍ هي بغنى عنه.

ويرأى أن أصل آل بوريون الفرنسي يُما يكون لعب دورًا في ثنيهم عن حرب الدولة العُثمانيَّة والتدخُّل في شؤوهم الداخليَّة، لا سيَّما وأنَّ آل بوريون الذين انتقل إليهم حُكم إسبانيا كانوا ذات الأسرة الحاكمة لفرنسا والتي تُصادق الدولة العُثمانيَّة وتتقرَّب منها ويخطب مُلوكها ودَّ السلاطين، مُنتهجين في ذلك ذات نهج أسلافهم من مُلوك آل فالوا (أسرة الملك فرانسوا الأوَّل الذي ابتدأت في عهده علاقات الوداد والتقارب مع العُثمانيين). و لإمكان القول، أنَّ انشغال أوروبا الغربيَّة - خلال فترة العُقود الستَّة هذه - في تصفية مُشكلاتها الاقتصاديَّة والسياسيَّة والطائفيَّة، الناجمة عن الحُرُوب الكاثوليكيَّة البروتستانتية بشكلٍ مُباشر أو غير مُباشر، هو ما أشغَلها إلى حدٍ كبير عن المشرق العربي خُصوصًا والدولة العُثمانيَّة عُمومًا، وحال دون تطلُّعها إلى التدخُّل في شؤوها.

ولا ينبغي أن يُفهم من هذا أنَّ التدخُّل الغربي في الشؤون العُثمانيَّة كان معدومًا تمامًا، فالوثق العائدة لئلك الحقبة تنص على أنَّ فرنسا كانت ما تزال على اتصالٍ بِمُشايخ ورُعماء الموارنة، مُستغلَّة الامتيازات التي تحوزها في الدولة العُثمانيَّة، وأنَّ بعض أعيان الموارنة كان يسعى لدى فرنسا لِلحُصُول على مُكتسباتٍ مهمَّةٍ تُخدمه على الصعيد الشخصي وتُخدم المصالح الفرنسيَّة في المشرق (سواء صدق في مسعاه أم كان يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصيَّة فقط)، ومن ذلك أنَّ الشيخ نوفل بن حصن الخازن، أرسل يطلب من الملك الفرنسي تثنيته فُضلاً فرنسيًا في بيروت بعد وفاة والده حصن بن أبي قانصوه في شهر كانون الأوَّل (ديسمبر)

1707م (الذي تولى فُضليَّة فرنسا في بيروت ما بين سنتي 1697 و1707م)، حتَّى «يظل شرًا البيرق الفرنسي في بلاد المشرق»، وأنَّه دائم الالتجاء والطائفة المارونيَّة إلى كنف المملكة الفرنسيَّة، فقال:

للسلطانة دليين  
المذيع العالي امير الامرا الكرام بكير الكبر الفخام صاحب العز والاحترام

العلام ادم الملك العالمين بعد تقييل الاذل لادبار الشرير لالامل اللطيف مولاه بنو العبد بن ابي مولاه  
ان في اثنين وعشرون من شهر ربيع الاول لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير  
الرواد لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير  
طول عزم الالام والنعيم العبر فبعد الدعا الى المعامله الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير  
العيادة لتسليحنا من خلكم الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير  
كل ما ليس على عيكم والذنا الزهرا لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير  
على رزقنا الشهداء في بلدكم لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير  
للمجيبين نحن ولبانينا الملك لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير لادبار الشرير  
السعيد باق يرد دم في امان الله وفضل على الدولام ولها:

«الجناب العالي امير الامرا الكرام، كبير الكُبرا الفخام، صاحب العز والاحترام السلطان دُلفين للمُختص بمزيد عناية الملك العلام آدم تعالي بقاءه، امين.  
بعد تقييل الأذل (دليل الثوب) الشريفة والأمل اللطيفة، هو أن ينهي العبد بين أدي مولاه أن في اثنين وعشرون يوم حلة (خلت) من شهر كانون الأوَّل الذي هو من شهُور سنة ألف وسُبعُمائة وسبعة رَبيَّة، اندرج لوفاة إلى رحمة مولاه عبدكم والد حصن ابن الخازن الذي كُنتم أنعمتم عليه في فُضليَّة بيروت، يقالكم (يبقى لكم) بعده طول العُمر مدا الأُم والسنين، امين. فبعد الدُعا إلى مقامكم الشريف، خلَّد تعالي بواقم فنترجًا من مرامحكم العميقة ن لا تشيلو من خاطرهم الشريف، وتلاحظو (تلاحظو) نحن عبدكم ولده في تثنيته في إسمي على فُضليَّة بيروت كما

كانت على عبدكم والد . المرجو أن لا تمنعوا إحسانكم وأنعامكم الغزيرة عنّا حتّى نضل (نظل) شرين بيرفكم واسمكم على روس (رؤوس) الأشهاد في بلاد الشرق جبل لبنان لأننا دائماً ملتجئين (ملتجئين) إلى ب سعادتكم ومُستظلين تحت كنفكم الحصين نحن وطايفتنا الموارنة لأننا عبيد ب سعادتكم على البُعد والقُرب، وديماً لا نُخرجو من خاطركم السعيد قي، ودُمت في أمان وحفظه على الدوام والدُعاء.

من عبدكم نوفل ابن حصن الخازن، فُصل بيروت»

ولم يلبث الملك الفرنسي أن ردّ على طلب الشيخ نوفل بن حصن الخازن بكتابٍ ثبته فيه لِقُنصليّة في بيروت، فقال:

«لويس بنعمة ملك فرنسا ونبرة وكونت بروفسا وصقلية وتوابعها،

إلى كُل من يقرأ كتابنا هذا سلام،

إنّ المرحوم والملك السعيد الذكر سيدي المُشرف أ جدّ قد منح وظيفة فُنصليّة بيروت إلى الأمير نوفل أمير الموارنة في جبل لبنان اعتباراً للخدمات التي قدّمها لنا في قيامه بهذه الوظيفة مُنذ تقلّدها خدمةً لِرعا للمُقيمين في الأسكلة المذكورة للتجارة واستناداً على الشهادات المرفوعة إلينا الدالّة على مزا ه الحسنة وغيرته على الدين وتعلّقه لشعب الفرنسي رأينا أن نُقدّم له نحن أيضاً أدلّة على رضا بتبشّته في القيام بهذه الوظيفة وأننا حسب رأي عمّن العزيز الحبيب دوق أورليان للمُتويّ السُلطة نيابةً عنّا أثبتنا وثبّت بحظنا هذا الممضي بيد الأمير نوفل المذكور في وظيفة فُنصليّة فرنسا المذكورة في بيروت وما يتعلّق بها وله أن يتمتع بها ويقوم عبائها وله في استعمال وظيفته أن يتقلّد علامات الشرف والسُلطة والرفعة والامتياز وله أن يتمتّع لإعفاء والمحاصيل

والرواتب وما أشبه ذلك ممّا يتعلّق بهذه الوظيفة كما كان يتمتّع بها سابقاً ونطلب من أميننا ومُحبنا المركزي دي بوك سفير الغير العادي لدى الباب العالي أن يُقيمه ويُبشّته ومُتعه لِقُنصليّة المذكورة ويمدّه لِمُساعدة وللمُحامة كما أننا نطلب إلى كُل رُزّن و جرّ تحت لواء فرنسا أن يعرفوا الأمير نوفل المذكور فُنصلاً لدولة فرنسا وأن يدفعوا له الخُقوق للمُختصّة بهذه الوظيفة دون التفاتٍ إلى الأوامر الصادرة في 11 آذار 1685 ن لا يُقام فُنصلاً لفرنسا رجلٌ أجنبيّ... غير أننا اعتباراً لِخاطر الأمير نوفل قد أجز ذلك له دون غيره لأنّ هذا غاية ما نتمناه. ثمّ إننا نطلب من الباشوات العظام الحاكمين حالياً والذين يحكمون فيما بعد بمدينة بيروت وتوابعها أن لا يُعارضوا الأمير نوفل في التمتع بتلك الوظيفة تمتعاً كاملاً بِراحةٍ وسكينةٍ وأن لا يحتملوا أن تحصل له مُعارضة أو مُمانعة بل بمدونه لِمُساعدة وللمُعاوضة. وبناءً على ذلك وقّعنا ختمنا على هذا الخط. أُعطي في ريس في أوّل تموز 1721 وهي السادسة من مُلكنا.

لويس»

أمّا لِنسبة لِالأسباب الداخليّة، التي لعبت دوراً في تراجع التدخّل الأوروبي وتطلّع بعض القوى المحليّة في جبل لبنان إلى الغرب، فيمكن حصرها في ما يلي:

#### \* إنشاء إبالة صيدا

كان إنشاء إبالة صيدا يهدف إلى وضع بلاد الدُرُوز والعصبيّات الطائفية والعشائريّة في جبل لبنان الجنوبي تحت الإشراف للمُبشر لوالٍ قريبٍ يسهل عليه مُراقبة اتصالات أمراء الجبل لغرب، وكان لا بُدّ من جعل مركز أي ولايةٍ ترصد تحركات هؤلاء الأمراء في مدينة صيدا كونها ثغر جبل لبنان الجنوبي وأهم موانئه، وفيها كانت تجري اتصالات الأمير

## \* أسباب أخرى

إنّ موقع الإمارة المعنبيّة الكاشف للساحل اللبناني واشتمالها على بعض للمدن الساحليّة، وصلات المعنبيين التجاريّة مع البنادقة والجمهورّات البحريّة الإيطاليّة منذُ العصر المملوكي، جعل أمرائها يُهاضون السلطنة العثمانيّة لأسباب اقتصاديةٍ محضّة، فلمّا انتقلت البلاد الشاميّة والمصريّة إلى حوزة الدولة العثمانيّة، ضُربت مصالح البندقيّة التجاريّة فيها ومعها مصالح المعنبيين وغيرهم من أمراء الجبل والساحل للمتعاملين مع البنادقة، فسعوا إلى متابعة الأعمال التجاريّة معهم رغم للمُعارضة العثمانيّة، ممّا أدخلهم بِنزاعٍ مع السلطنة تحوّل إلى قتالٍ مُسلّحٍ في عدّة مناسبات، وتطوّرت بعض تلك النزاعات لتتخذ طابعًا شخصيًّا في بعض الحالات الاستثنائيّة على ما يبدو، كما في حالة الأمير فخر الدين المعني الثاني، الذي كان يُلقب اللاتمة على السلطنة في مقتل والده فرّماز بحسب الظاهر، ولا يُخفي أنّ حُكّامًا من أصحاب المصالح التجاريّة والدوافع الشخصية والرواسب التاريخيّة، هم أقرب إلى عصيان سلطنةٍ مركزيّةٍ يُحمّلونها عبء مصائب حلّت بهم، من حُكّام لا يُشاركونهم تلك المصالح والدوافع.

فالشهابيين كانوا أمراء وادي التيم في سهل البقاع، ولا صلوات لهم أو اتصالات مع القوى الغربيّة ليعدهم عن الساحل، وليس بينهم وبين السلطنة ر، ولم يُقتل منهم في مواجهةٍ مع الجيوش العثمانيّة إلّا أولئك الذين قاتلوا إلى جانب المعنبيين، ويبدو أنّ هذا لم يعد في نظرهم أكثر من خسارة متوقّعة ومقبولة نتيجة الحلف وللمُصاهرة القائمة بين البيتين المعني والشهابي، و لتالي، فإنّ أسباب عصيانهم - في بداية عهدهم على الأقل - لم تكن متوافرة.

فخر الدين المعني الثاني لمبعوثين التوسكانيين، وهي أقرب للمُدن إلى صور التي سعى الغرب إلى إنزال عساكره فيها واتخاذها مُنطلقًا نحو الأراضي المُقدّسة بفلسطين. وقد فكّرت السلطنة نشاء هذه الإلة منذُ سنة 1585م، أي عندما أرسلت الحملة العثمانيّة من دمشق لقمع حركة الأمير فرّماز بعد اهتمامه لتعامل مع البنادقة وشراء الأسلحة منهم، ممّا يُفيد أنّ صيدا كانت نُقطة الاتصال بين المعنبيين وحلفائهم الغربيين آنذاك أيضًا. وممّا يُؤكّد أنّ الغاية الأساسيّة من إنشاء إلة صيدا كان مراقبة أمراء الجبل وحماية الأراضي للمُمتدة جنوًّا من أي غزوٍ غربيٍّ مُحتمل هو أنّ تلك الإلة لم تكن مُستقلّة تمامًا عن إلة دمشق، بل بقي والي صيدا يتبع والي دمشق في عددٍ من الأمور الماليّة والسياسيّة، فكأنّ مهمّته الرئيسيّة ليست حُكم البلاد بقدر ما هي ضبطتها والقبض على شؤنها الأمنيّة والعسكريّة. ويبدو أنّ هذا الترتيب الإداري نجح في الحيلولة دون اتصال بعض القوى المحليّة في جبل لبنان لغرب، والعكس.

## \* مصير الأمير فخر الدين المعني الثاني

ممّا لا شك فيه - برأيي - أنّ من عاصر الأمير فخر الدين المعني الثاني وعرفه في ذروة مجده وقوّته، وشاهد امتداد نفوذه حتّى بلغ مُعظم الشّام، وعرف حنكته السياسيّة ورضى السلطنة عليه (ظاهرًا) لم يعتقد أنّ ملكه قد يزول بهذه السّرع، لذلك كانت الضربة القاصمة التي وجّهتها السلطنة له ضربةً مُفاجئةً لنسبةٍ لمناصريةٍ وأشياعه، ولمّا هُدم ملكه وعادت إمارة المعنبيين مقصورة على جبل لبنان، ثمّ أُعدم الأمير وأبنائه، كانت تلك رسالةً قويّةً وجّهتها السلطنة العثمانيّة إلى جميع الأمراء الآخرين مفادها أنّ هذا مصير من يُخالف الأوامر الغلبيّ، فتوحّس الأمراء اللاحقون خيفةً.

## \* الخاتمة والاستنتاجات

بعد هذه الدراسة لأوضاع الدولة العثمانية وأورو<sup>١</sup> والبلاد التي تُشكّل لبنان للمُعاصر خلال أوائل العهد الشهابي، يتبيّن ما يلي:

أولاً- إنّ السلطنة العثمانية نظرت في رأي الشريعة الإسلامية بِخُصوص انتقال إمارة جبل لبنان من المعنيين إلى الشهابيين، وحدّدت أيّ الأمراء الشهابيين أحقّ ن ينتقل حُكم البلاد إليه وفق اجتهاد العلماء المسلمين، ووفق رأي السّادة الحنفيّة، الذين اعتبروا أنّ ابن بنت أحقّ من ابن الأخت كونه في منزل للبنوة، وقد أخذت الدولة العثمانية بهذا الرأي كونها كانت تتخذ من المذهب الحنفي مذهباً رسمياً لها. أمّا القول أنّ الأمير حسين بن فخر الدين كان قد أشار بهذا الرأي فهو أمرٌ مُستبعد أو غير صحيح، لأنّ الأمير حسين - لو كان ما يزال على قيد الحياة آنذاك - سيكون شيخاً كبيراً في السن في الثمانينيات أو التسعينيات من عُمره، ويُحتمل أن لا يكون بِكامل قواه العقلية والبدنية، ولكن لو سلّمنا جدلاً في أنّه كان على قيد الحياة وبكامل قواه العقلية والبدنية، فلا سبب يدعو الباب العالي والسلطان إلى استشارته، اللهمّ إلّا على سبيل للمُسايرة والتقدير له ولمكانته السابقة، لكن القرار سيكون مُتخذاً و نتظار التطبيق. وعند الأخذ بعين الاعتبار ما تُشير إليه الوثق العثمانية الرسمية والرسائل للمُتبادلة بين المعنيين والغرب، فإنّ أيّ دولة - من واقع حرصها على أمنها الداخلي ضدّ احتراق أعدائها - لن تتردّد في اتخاذ الإجراء للمُناسب لِضمان ذلك الأمن بِغض النظر عن رأي شخصٍ ليس من صنّاع القرارات المصيرية. ولمّا كانت السلطنة قد فقدت ثقتها لمعنيين فإنها لا بُدّ كانت حريصة على تولية الإمارة لِطرفٍ يُحتمل ولاؤه أكثر من خيانتته، فكان الشهابيون

للمسلمون السُنّيون الذين يُدينون لولاء الشرعي والسياسي للدولة العثمانية، التي هي دولة الخِلافة، والسلطان العثماني الذي هو أمير للمؤمنين، أفضل خيار من واقع مُصاهرتهم للمعنيين، لذلك وافقت على إحالة إمارة الجبل إليهم، وبقي عليها النظر في رأي العلماء لِتحديد أيّ الأمراء الشهابيين أحقّ ننتقل ميراث المعنيين إليه، فكان هو الأمير حيدر بن موسى ابن بنت الأمير أحمد المعني.

ثانياً- ساهمت الأوضاع المُضطربة في أورو<sup>٢</sup> آنذاك في الحيلولة دون التدخّل للمُتواصل للقوى الغربية في الشؤون العثمانية، على أنّ الامتيازات الأجنبية سمحت ليعض الدُول وفي مُقدمتها فرنسا من استمرار تمتين صلاتها ببعض الزعامات والقوى المارونية، مما يعكس مدى ابتعاد العلاقات العثمانية الفرنسية عن المثالية، وعن عمل فرنسا على استثمار كافّة الأوراق السياسية التي حصلت عليها بِرضى السلطنة، لِتستغلّها في سبيل تحقيق مصالحها في الوقت للمُناسب.

ثالثاً- إنّ إنشاء إلة صيدا لعب دوراً في توطيد علاقة إمارة الجبل لِسلطنة العثمانية، من خلال ربط الإمارة ربطاً مُباشراً لِإلة المذكورة، وبوالها العثماني الذي هو مُمثل السلطان وئبه في البلاد. ولا بُدّ أنّ جعل صيدا (تُمّ عكاً) مركز الإلة الجديدة، قد لعب دوراً في وضع أنشطة القوى الغربية تحت مجهر الدولة العثمانية، بِشكل أدقّ وأوضح، ولعب ولاء الأمراء الشهابيين الأوائل لِإضافة إلى الأوضاع الأوروبية الداخلية، وانشغال الدُول الأوروبية بِمُشكلاتها في مُستعمراتها الأمريكية والآسيوية، دوراً إضافياً مُهمّاً في التقليل من التدخّل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية عموماً والإمارات وللمقاطعات اللبنانية خُصوصاً.

وأخيراً أرجو من ﷺ أن أكون قد وقّيت هذا الموضوع بعض ما يستحق من دراسة، وأن أكون قد وقّقت في تسليط الضوء على قدرٍ يسيرٍ من ربح الدولة العثمانية في بلاد ، وأن يكون هذا الجهد للمتواضع وسيلةً لكشف بعض حقائق ربح لبنان، سائلاً التوفيق، راجياً أن تكون ثمرة هذا الجهد قد أوصلت كل ما هو مفيد، إنّه سمعٌ مجيب .

\* قائمة المراجع :-

\* المراجع العربية :-

زيلي، فسطنطين ميخائيلوفيتش؛ ترجمة د. يُسر جابر (1988). سور ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية (الطبعة الأولى). بيروت: دار الحداثة.

الخازن، فيليب فعدان (1962). كتاب الأنساب للعائلة الخازنية. جونية: مطبعة للمرسلين اللبنانيين.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (2002). الأعلام، ج 1 (الطبعة الخامسة عشر). بيروت: دار العلم للملايين.

الزبيدي، مفيد (2009). موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. ردمك: 9957220810

سليمان، عبد العزيز؛ نعتي، عبد المجيد (2000). ربح الولايات المتحدة الأميركية الحديث. بيروت: دار النهضة العربية.

الشدق، طنّوس بن يُوُسُف الحُدثي الماروني؛ وقف عليه و ظر طبعه للمعلم بطرس البستاني سنة 1859؛

تحقيق مارون رعد (1995). أخبار الأعيان في جبل لبنان. بيروت: دار نظير عبّود

الشهائي، حيدر بن أحمد؛ تحقيق أسد رُستّم وفؤاد إفرام البستاني (1969). لبنان في عهد الأمراء الشهابيين [وهو الجزء الثاني والثالث من ربح الأمير حيدر بن أحمد الشهائي]. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية.

غنّام، رض حُسين (2018). وثق سياسية من ربح للمقاطعات اللبنانية 1707 - 1873 (الطبعة الأولى). بيروت: دار معن.

فريد بك، مُحمّد؛ تحقيق: الدكتور إحسان حقي (1427هـ = 2006م). ربح الدولة العلية العثمانية (الطبعة العاشرة). بيروت: دار النفائس. ردمك: 9953180849

فيشر، هربرت؛ ترجمة: زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مُصطفى (1965). أصول التاريخ الأوروبي الحديث. القاهرة: دار المعارف بمصر.

قرألي، بولس (1938). فخر الدين المعني الثاني أمير لبنان وفر ندو الثاني أمير تُسكا 1621 - 1635. حريصا: مطبعة القديس بولس.

كامل، مُصطفى (1898). المسألة الشرقية. القاهرة: [د.ن]. كُرد علي، مُحمّد (1403هـ = 1983م). خطط الشام. دمشق: مكتبة النوري.

مجموعة مؤلفين (1404هـ = 1983م). الموسوعة الفقهية (الطبعة الثانية). الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.



Crankshaw, Edward (1969). *Maria Theresa*. London: Longman Publishers.

Hale, J.R. (1977). *Florence and the Medici*. London: Orion books. ISBN 1842124560.

Knapton, James (1732). *A General Collection of Treaties of peace and commerce, manifestos, declarations of war, and other public papers, from the end of reign of Queen Anne to the year 1731*. London: [n.p].

Levy, Jack S. (2014). *War in the Modern Great Power System: 1495 – 1975*. University Press of Kentucky. ISBN 9780813153391.

Macaulay, Thomas Babington (1852). *Critical and Historical Essays Contributed to the Edinburgh Review*. London: Longman, Brown, Green, and Longmans.

Strathern, Paul (2003). *The Medici: Godfathers of the Renaissance*. London: Vintage books. ISBN 9780099522973.

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı, (1954) *Osmanlı Tarihi III*. Cilt, 2. Kısım, XVI. Yüzyıl Ortalarından XVII. Yüzyıl Sonuna kadar, Ankara: Türk Tarih Kurumu.

Villanueva, Joaquin Lorenzo (1825). *Misapprehension of Patrick*

مجموعة مؤلفين؛ تحرير: م. ت. هوتسما، ت. و. أرنولد، ر. سبت، ر. هارتمان. (1418هـ = 1998م) موجز دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة الأولى). الشارقة: مركز الشارقة للإبداع الفكري.

مزهري، يُوسُف (1953). *ريخ لبنان العام*. بيروت: [د.ن].

المعلوف، عيسى إسكندر (1984). *ريخ زحلة: وهو يبحث في أحوال زحلة الجغرافية قديمها وحديثها ووقائعها وأسرها وعمرائها مع حواشٍ وتعليقٍ مُفيدة*. زحلة: مطبعة زحلة الفتاة.

المستقبل العربي: مجلة فكرية شهرية مُحكَّمة تُعنى بقضا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي (كانون الثاني / يناير 2018). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ISSN: 1024-9834.

\*المراجع الأجنبية:-

Acton, Harold) 1980. *The Last Medici*. London: Macmillan. ISBN 0333293150 .

Anselme, Père (1967). *Histoire de la Maison Royale de France*, tome 4. Paris: Editions du Palais-Royal.

Barbir, Karl K. (1980). *Ottoman Rule in Damascus, 1708–1758*. Princeton University Press. ISBN 9781400853205.

Buz, Ayhan (2009). *Osmanlı Sadrazamları*. İstanbul: Neden Kitap. ISBN 9789752542785.

- Hughes, John R (2007). "The seizures of Peter Alexeevich". *Epilepsy & Behavior*. 10 (1). ISSN: 1525-5050.
- Leitsch, Walter (July 1983). "1683: The Siege of Vienna". *History Today*. 33 (7). ISSN: 0018-2753.
- Curties and James Doyle concerning the oath which the bishops of Ireland take to the Roman Pontiff*. London: [n.p].
- Von Ranke, Leopold (1901). *History of the Popes: Their Church and State*, Vol. III. New York: Colonial Press Weech, William Nassau (1905). *Urban VIII: Being the Lothian prize essay*. London: Archibald Constable & Co.
- Williams, George L. (2004). *Papal Genealogy: The Families and Descendants of the Popes*. McFarland & Company. ISBN 9780786420711.
- Winter, Stefan (2010). *The Shiites of Lebanon under Ottoman Rule, 1516–1788*. Cambridge University Press. ISBN 9781139486811.
- Alvarez, Gonzalo; Ceballos, Francisco; Celsa, Quintero (2009). "The Role of Inbreeding in the Extinction of a European Royal Dynasty". *PLOS ONE*. 4) 4 .(ISSN: 1932-6203 .
- Henderson, Nicholas. "Charles III of Spain: An Enlightened Despot," *History Today*. Nov 1968, 18 (10 & 11). ISSN: 0018-2753.